



## دور المصارف العاملة في العراق في تمويل عجز الموازنة

أعداد

محمد خضر ياسين / مدير حسابات

٢٠١٦



## الاطار العام للدراسة:

### أهمية الدراسة:

لقد شهدت أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة انخفاض كبير أثر بشكل سلبي على واردات الدول المصدرة للنفط ومنها العراق الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة وأن ذلك يتطلب توفير سيولة نقدية من مصادر داخلية أو خارجية للتقليل من العجز وأهم تلك المصادر هي المصارف العاملة في العراق نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد من خلال جذب الودائع وتوفيرها كسيولة نقدية للمقترضين .

### الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان دور القطاع المصارف العاملة في العراق في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال ممارسة دور الوساطة المالية بين الممولين والدولة كأحدى الجهات المقترضة ويتمثل هذا الدور في جذب الودائع من الجمهور وأقراضها للدولة .

### فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان للمصارف دوراً مهماً في توفير السيولة النقدية وإن هذا الدور نابع من مهامها الأساسية التي تتمثل بالتوسط المالي بين المودعين والمقترضين ، وهي بذلك تعتبر مصدر مهم من مصادر التمويل للمقترضين .

### الإشكالية:

تتمثل إشكالية الدراسة في كون الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز وأن إيرادات الدولة لا تكفي لتسديد النفقات، وهنا يأتي دور المصارف التي تقوم بالوساطة بين المقترضين والمقترضين وبالذات الدولة كجهة مقترضة لتمويل العجز في الموازنة العامة الناتج عن انخفاض أسعار النفط .

### منهجية الدراسة:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف والمتمثلة برؤوس الأموال والحسابات الجارية والودائع ، واستخدام تلك الأموال في تمويل الموازنة العامة للدولة ومن ثم استنباط المؤشرات المالية التي تخص التمويل .

### مصادر البيانات:

لقد تم إعتداد التشريعات القانونية التي تخص المصارف وقانون الموازنة العامة للدولة للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) والنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي والمقالات والبحوث والدراسات.

#### حدود الدراسة:

١. الحدود الزمانية: السنوات المالية (٢٠١٣-٢٠١٦)
٢. الحدود المكانية: المصارف العاملة في العراق .